الفصل السادس

«التحول الكبير» والشرقان الأدنى والأوسط[203]

«يمكن التغلب على العقبات، أي البنى القاصرة من مخلفات الماضي. وعلى الشعوب العربية أن تزيل هذه البنى الاجتماعية والاقتصادية لكن وقبل كل شيء السياسية، أو بالأحرى أن تقوم بإصلاحها؛ لتأخذ مكانها الذي تستحقه في عالم ألفية المعرفة».
تقرير عربي حول التطور البشري[204]

لقد حدد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، ومن دون أي أوهام المنطقة التي ينطلق منها الخطر الأكبر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومن ثم على الغرب عامة.

إنها المنطقة التي تشكل لب حزام الأزمات الإسلامية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، أي منطقة الشرقين الأدنى والأوسط. وقد أكد «تيموثي غارتون آش» وبحق، أن «مصالح أوروبا وأمريكا الأساسية في الشرق الأوسط هي في مطلع القرن الحادي والعشرين أقرب إلى بعضها من أي وقت مضى». فمن الناحية السياسية أظهرت هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) مصلحة مشتركة عميقة وبأسلوب جديد. صحيح أن الشرق الأدنى قريب من أوروبا قرب أمريكا منها، وفي

الجيواستراتيجية الكلاسيكية يمكن لهذا البعد المكاني أن يجر إليه بعداً سياسياً، لكن أسامة بن لادن ومن معه قد أظهروا أن المحيط الأطلسي يمكن أن يكون أضيق من البحر المتوسط؛ لأن الإرهاب في عصر «العولمة» ينشط عالمياً أيضاً[205].

في الشرقين الأدنى والأوسط يوجد أكبر احتياطي من النفط والغاز في العالم، وفي الوقت نفسه قدر متصاعد من عدم الاستقرار السياسي، والحصار المضروب على النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي. تقترن هذه العوامل بنمو سكاني سريع وبصراعات إقليمية خطيرة، وأيديولوجيات شمولية معبأة دينياً، بالإضافة إلى الإرهاب وأنظمة حكم استبدادية وطموحات نووية لبعض القوى الإقليمية، لتتحول إلى مزيج سياسي متفجر، يمكن أن يقود إما سلمياً إلى تحول جذري وتحديث هذه المنطقة، أو إلى انفجار الموقف بشكل عنيف. وسيكون من شأن هذا الخيار السلبي أن يجر معه على المنطقة المعنية وعلى الغرب أيضاً نتائج كارثية. وأما الخيار الثالث، أي الحفاظ على الحالة الراهنة فلا يمكن أن يستوعب ضغوط التحول المتزايدة بصورة دراماتيكية، فمنذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) تأكد من وجهة نظر غربية بأن التمسك بالوضع الراهن في هذه المنطقة يعني في الوقت نفسه قبولاً لمخاطرات كبيرة جداً، قلما يمكن التنبؤ بنتائجها.

من الشرقين الأدنى والأوسط ينبثق تهديد ثوري شمولي متزايد للغرب يستخدم وسائل إرهابية دون أي اعتبارات، ولن يتورع أبداً عن استخدام أسلحة تدمير شامل بدائية إذا ما وصلت مثل هذه الأسلحة إلى أيدي هذه المنظمات الإرهابية. ولن يجدي تجاه هذه المجموعات أي منطق للردع،

بل المكافحة الفاعلة هي فقط التي يمكن أن تحول دون حدوث مثل هذا التطور. طبعاً تواجهنا هنا واحدة من المسائل الإستراتيجية الأساسية الراهنة التي لا بد أن يتم البحث فيها بين أوروبا وأمريكا. هل تعني «المحاربة الناجحة» استخدام وسائل عسكرية بالدرجة الأولى تصل إلى حد شن الحرب الوقائية كأداة لخلق نظام إقليمي جديد؟[206] أم يجب ألا يُفهم من ذلك إلا مرتكزاً واسعاً للتحول تقتصر فيه المكافحة بالوسائل العسكرية على الإرهاب فقط، أي الحرب دون تفويض من خلال قرار لمجلس الأمن الدولي فقط بهدف الدفاع المباشر عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة؟[207]

ولكن ما العمل تجاه هذه الأخطار الجديدة أو تجاه خطر الإبادة الجماعية للشعوب عندما يقف مجلس الأمن عاجزاً؛ لأن دولة أو أكثر من الدول التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) قد تحول دون فعالية المجلس؟

مثل هذه المسائل وغيرها يجب أيضاً أن يتم النقاش حولها ـ وحسب الإمكانية ـ يجب التوصل إلى إجماع، أو على الأقل إلى تقارب في المواقف بين الدول الغربية(أو حتى داخل المجتمع الدولي) ،اذا ما أراد المرء إيجاد أسس لنظام عالمي جديد.

بموازاة ذلك هناك في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط ما تزال نزاعات مستمرة منذ عشرات السنين حول إقامة دول قومية، ومن ثم نزعات حدودية مرافقة لها ، تعود إلى مرحلة تفكك الإمبراطوريات الكبرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

نذكر هنا بالدرجة الأولى أن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يمثل مركز الصدارة في هذه المنطقة من مناطق الأزمات، وكذلك أيضاً منطقة القوقاز

على تخومها الشمالية، وكشمير في أقصى شرق هذه المنطقة والصراع حول الصحراء الغربية في الطرف الغربي من حزام الأزمات. فمنطقة القوقاز ما تزال تهزها حتى الآن النتائج المتأخرة للغزو الروسي وتفكك الإمبراطورية الروسية الكبرى التي أطلق عليها اسم الاتحاد السوفييتي. أما صراع الصحراء الغربية فهو نتيجة لانحسار الاستعمار الإسباني المتأخر، وما يزال ذلك يثقل على العلاقات بين الدولتين المغاربيتين، الجزائر والمغرب. والصراع بين الدولتين الجارتين الهند وباكستان حول كشمير هو نتيجة تراجع الإمبراطورية البريطانية عن شبه القارة الهندية. أما الصراع الإسرائيلي الفلسطيني فيعود إلى السبب الأساسي، أي الانسحاب الذي بدأته بريطانيا آنذاك من منطقة «شرقي السويس».

كل هذه الصراعات، مهما اختلفت أسبابها التاريخية المحددة وتنوعت درجة التهديد التي تمثلها، لها قاسم مشترك وهو أنها قامت في زمن انحسار الاستعمار وما رافقه من قيام دول قومية، وما زالت إلى الآن تفتقر إلى الحل. مأساة أفغانستان وحدها تصب في خانة أخرى، لأنها تعود فقط تقريباً إلى إرث الحرب الأهلية علاقة غير مباشرة بالصراع حول كشمير.

يُظهر لنا التاريخ المأساوي لأفغانستان بشكل خاص أنه لا يمكن تحقيق السلام الفعلي في هذا البلد وإعادة بنائه دون تدخل طويل الأمد وفي الوقت نفسه عسكري ومدني من قبل المجتمع الدولي والغرب. فقط الوجود طويل الأمد للمجتمع الدولي هو الذي يضمن «تأسيس أمة» ناجح، قادر على تحييد أي قوى إقليمية أو وطنية، من شأنها أن تعيد البلاد مجدداً وبعد مدة وجيزة إلى الحرب الأهلية وإلى مأساة تدوم عشرات السنين.

إن الخطوات التي تحققت في بناء الديموقراطية، وفي إعادة البناء المادي خلال بضع سنوات من خلال الوجود الخارجي ومن خلال المساعدة، تعطي أفضل الانطباع نظراً لوضع البلد: بعد العملية الدستورية الناجحة وبعد إجراء أول انتخابات رئاسية حرة سوف تنتهي عملية التجديد الديموقراطي التي بدأت في بيترسبرغ Petersberg القريبة من بون Bonn بالانتخابات البرلمانية القادمة. تمارس الحكومة المركزية التي أُقرت شرعيتها بالوسائل الديموقراطية رقابتها على معظم أنحاء البلاد. وتسير عملية إعادة البناء إلى الأمام بنجاح. كما أن الوضع الأمني قد تحسن بشكل عام برغم استمرار بعض التهديدات الإرهابية.

أما أكبر تحدٍ لأفغانستان الديموقراطية، فيبقى متمثلاً في الزراعة المكثفة للمخدرات وما ينتج عنها من أخطار جسيمة على استقرار البلاد ومؤسساتها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلاد تقدم مثالاً ناجحاً لاستخدام قوات الناتو والتعاون الغربي. ومن مثال أفغانستان يمكن الاستنتاج بأنه حتى ولو استمر الادعاء بالبقاء على المصالح الجيوسياسية التقليدية، إلا أن الدافع الإستراتيجي الحقيقي يكمن الآن ـ بخلاف ما كان عليه في القرن العشرين ـ في الحيلولة دون انهيار دولة ومن ثم وجود ملاذ آمن للإرهابيين وفي التسوية ومنع قيام منافسات إقليمية خطيرة، والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية.

ولكن لنعد إلى لب حزام الأزمات، إلى الشرق الأوسط. في صراع الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن لنا تتبع استمراره في حقل دائم التغير من حقول السياسة العالمية.

بدأ هذا الصراع حقيقة بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، أي تقسيم منطقة الانتداب الفلسطينية في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948. وتأسيس دولة إسرائيل في 14 أيار (مايو) 1948. في ذلك اليوم انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي 15 أيار (مايو) 1948 بدأت الجيوش العربية هجومها على إسرائيل لإزالة هذه الدولة القومية اليهودية الوليدة من الخارطة. لكن هذه المحاولة فشلت وأدت إلى هجرة جماعية للشعب العربي الفلسطيني. فمنذ الساعة الأولى على ولادة دولة إسرائيل أصبح وجود هذه الدولة مهدداً من قبل جيرانها بشن الحرب. كان هذا الصراع آنذاك جزءاً من المرحلة الأخيرة من مراحل الاستعمار الأوروبي. استمر هذا الصراع وتحول منذ خمسينيات القرن العشرين إلى جزء من المواجهة بين الشرق والغرب. وبدا في سنوات ما يسمى بـ «توزيع أرباح السلام» بعد انتهاء الحرب الباردة أنه يقترب من اللحظة التاريخية للحل السلمي، ليصبح الآن جزءاً من «الحرب ضد الإرهاب».

في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تحارب الطرفان منذ البداية، وحتى الآن على المنطقة نفسها، واتخذت حركتان قوميتان موقفاً عدائياً تجاه بعضهما. وقد تم شحن هذا الصراع القومي من خلال بعده الإسرائيلي ـ العربي الذي جعله يتسع سياسياً، واقترن بالدرجة الأولى بأماكن دينية ذات رمزية عالية مثل جبل الهيكل في القوس، وأماكن أخرى أيضاً في الضفة الغربية. وقد ساعد هذا العامل إلى حد كبير في زيادة تعقيد هذا الصراع، لأن الأماكن الدينية التي تحمل رمزية معينة تحول إلى حد كبير دون التوصل إلى حلول وسط براغماتية. إذاً فالصراع في الشرق الأوسط يسير على ثلاثة مستويات في آن معاً: المستوى القومي والمستوى الإقليمي

والمستوى الديني، وهذا ما يجعل حل هذا الصراع في غاية الصعوبة. وطبعاً يبقى وصف جوهر هذا الصراع بأنه مواجهة بين شعبين على الأرض نفسها قاصراً ما لم نضف عليه أن الجانب الإسرائيلي هنا ومنذ اللحظة الأولى كان عليه أن يناضل من أجل وجوده، وليس فقط وجوده كدولة، بل أيضاً وجوده القومي والوجود الفردي لمواطنيه. وهذا هو بالضبط السبب الذي جعل إسرائيل أمام خيار واحد هو «سياسة القوة». طالما أن الأمر يتعلق منذ البداية بمسألة دقيقة كمسألة الوجود.

هذه الحقيقة الأساسية لصراع الشرق الأوسط ـ التهديد العسكري المستمر منذ اللحظة الأولى لوجود دولة إسرائيل وما نتج عنه من اضطرار إسرائيل لاتباع «سياسة القوة» إذ لا خيار آخر أمامها ـ طالما وجدت، وما تزال، الدعم المستمر من قبل جيرانها ومن قبل المجتمع الدولي.

إن دولة إسرائيل كوطن قومي لكل اليهود من شأنها أن تضع حداً نهائياً لكل ما تعرض له الشعب اليهودي المشتت خلال قرون من اضطهاد وحرمان من الحقوق والاحتقار والملاحقة من أجل القتل.

كانت هذه هي الفكرة الأساسية للصهيونية التي صاغها تيودور هرتسل نتيجة العداء للسامية الذي نشأ وقوي في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر تقريباً. وإنها لمأساة تاريخية فظيعة أن جاء قيام دولة إسرائيل بعد بضع سنوات على قتل ستة ملايين يهودي أوروبي على يد ألمانيا النازية[208].

لذلك بالضبط، فإن مسألة الوجود بالنسبة لإسرائيل والجاليات اليهودية خارج إسرائيل ليست أبداً مجرد مسألة سياسية ـ عسكرية أو حتى أكاديمية، بل يتعلق الأمر هنا بعبارة «لن يتكرر ذلك أبداً» التي تقوم

بناء على خبرات الشتات وعلى العداء للسامية الذي اتبعته ألمانيا النازية والذي استهدف القضاء على الشعب اليهودي برمّته.

وكذلك أيضاً لم يكن لدولة إسرائيل أن تقوم لو لم تستطع الدفاع عن نفسها ضد جوارها المعادي وتضمن وجودها منذ البداية بواسطة «سياسة القوة» وبواسطة تفوقها العسكري، وكذلك أيضاً الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والسياسي.

فالقصور والضعف كانا بالنسبة لإسرائيل عقب الشتات غير مقبولين أبداً والتوازن أقل قبولاً، ولذلك يُعدّ أيضاً تهديداً للوجود.

فقط التفوق على الجيران العدائيين هو الذي يضمن وجود الدولة والأمة وكذلك المواطنين كأفراد. ولم يطرأ أي تغيير حتى اليوم على هذا المبدأ الأساسي للسياسة الإسرائيلية.

أيضاً، ومن اللحظة الأولى كان لرفض حق إسرائيل في الوجود نتائج كارثية على الجانب العربي ـ الفلسطيني. فهجوم الجيوش العربية بدا غداة إعلان قيام دولة إسرائيل وانتهى بخسائر هائلة في الأرض. ولو قبلت الدول العربية آنذاك خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1948 لكانت مساحة فلسطين الآن أكبر بكثير عما كانت عليه في حدود عام 1967 التي يطمح إليها الآن الجانب الفلسطيني والمجتمع الدولي لتكون الدولة الفلسطينية. لقد مني الجانب الفلسطيني ـ العربي عدة مرات بالفشل من خلال محاولاته الانتصار على إسرائيل عن طريق الحروب ومحوها من الوجود، وعلاوة على ذلك أدى ذلك إلى مأساة للفلسطينيين امتدت عشرات السنين.

إن حلم استعادة الأرض عن طريق الحرب مذ انتهى في مخيمات اللاجئين وإلى احتلال على مدى عشرات السنين وإلى خسارة المزيد من الأرض؛ لأن الحق الشرعي للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة لم ولن يتحقق بالوسائل العسكرية ضد إسرائيل، لأن هذه الإستراتيجية تعني للإسرائيليين تهديداً لوجودهم. فقط من خلال التسوية مع إسرائيل، وبالطرق السلمية، أي بواسطة تسوية تاريخية حول المناطق، يمكن لهذا الهدف الشرعي للفلسطينيين أن يتحقق.

لقد اتخذ تاريخ الصراع في الشرق الأوسط مساراً آخر. فالحربان اللتان نشبتا بين العرب والإسرائيليين عامي 1948 و 1967 أدتا إلى خسارة هائلة في الأرض بالنسبة للفلسطينيين والدول العربية المتاخمة لإسرائيل والتي لم يُستعد إلا قسم منها بالطرق الدبلوماسية من خلال السلام بين إسرائيل ومصر ولم تشمل معاهدة السلام الإسرائيلية ـ الأردنية كلاً من الضفة الغربية والقدس الشرقية لأن هاتين المنطقتين قد سلمتهما الأردن مسبقاً إلى الفلسطينيين.

وفي أثناء الحرب الباردة كان صراع الشرق الأوسط جزءاً من المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب، وبانتهائها حدث تحول إستراتيجي في ميزان القوى لصالح إسرائيل. فمصر سبق لها أن انسحبت من جبهة الرفض العربية. لكن مع تحول الاتحاد السوفييتي خسرت أيضاً أهم الدول العربية الأخرى المعادية لإسرائيل سندها السياسي والعسكري المهم. إضافة إلى ذلك عزلت منظمة التحير الفلسطينية نفسها، بدعمها لدكتاتور العراق صدام حسين بعد غزوه للكويت، عن العالم العربي عزلة خانقة. واعترفت إسرائيل في أثناء الانتفاضة الأولى بأنها لن تستطيع على الدوام أن تحجب

المصالح الشرعية للفلسطينيين بتأسيس دولة مستقلة دون أن تلحق بها نفسها أضرار كدولة وكنظام ديموقراطي. كل هذه التطورات مهدت الطريق أخيراً لعملية السلام في أوسلو.

تقوم عملية السلام هذه على مقدمتين: أولهما تتحدث عن منظور لحل يقوم على قيام دولتين، وذلك من أجل إنهاء الصراع. ثانيهما إقامة شرق أوسط جديد تتعاون فيه إسرائيل مع جيرانها العرب على أساس سلام إقليمي دائم من أجل الصالح المشترك، بشرط الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وإنهاء كل مظاهر العداء بشكل دائم وإنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية. كان من المفروض أن يسير تطبيق هذه العملية تدريجياً، لكنها فشلت في مسارها بالدرجة الأولى لثلاثة أسباب:

لعدم اتخاذ الجانب الفلسطيني أي موقف حقيقي بين تأسيس دولة وبناء دولة من جهة والتمسك بالكفاح المسلح باستخدام الإرهاب تجاه إسرائيل من جهة ثانية ونتيجة عدم وضوح، أو عدم الاتفاق على الوضع النهائي (أي على المنطقة التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية المستقبلية) ومن ثم نتيجة النشاط الاستيطاني المستمر من قبل إسرائيل في المناطق المحتلة. وأخيراً عدم وجود التخطيط لبناء الدولة الفلسطينية و«بناء الأمة» في عملية السلام هذه من خلال اللاعبين الأساسيين على كلا الجانبين، ومن خلال المجتمع الدولي.

وبالنتيجة انهارت عملية السلام تلك التي بدأت في أوسلو نتيجة الإرهاب ضد إسرائيل، وأدت إلى فشل المفاوضات فشلاً نهائياً.

كانت نتائج هذا الانهيار على الفلسطينيين عبارة عن فقدان المزيد من الأراضي من خلال استمرار بناء المستوطنات وزيادة حدة الاحتلال.

وبالانتفاضة الثانية التي هي حرب موسعة ضد إسرائيل أدت إلى خسائر كبيرة لدى كلا الطرفين في السكان المدنيين.

في تلك المرحلة حدث الهجوم على الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 ومن ثم لم يعد هذا الصراع يحتل أولوية إستراتيجية تجاه «الحرب ضد الإرهاب» الذي تقوده أمريكا.

وقد قوي موقف إسرائيل الإستراتيجي نتيجة انتهاء الصراع بين الشرق والغرب مرة أخرى، لأنه كان واضحاً كل الوضوح أن الولايات المتحدة، ومنذ تلك المرحلة، سوف تتبع سياسة قاطعة لا تساهل فيها أبداً تجاه كل أشكال الإرهاب. وقد سرى مفعول هذه السياسة الجديدة للقوة الأعظم عقب الرعب الذي أصاب نيويورك وواشنطن، أيضاً على المنطقة الإسرائيلية ـ العربية ومن ثم أيضاً على موقفها من الحرب على إسرائيل.

كانت الخطيئة الكبرى في الأصل هي اتباع إستراتيجية مزدوجة تقوم على المفاوضات، وفي الوقت نفسه على العنف للوصول إلى هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ لأن المنظور الإسرائيلي كان وجود دولة فلسطينية جارة ينطلق منها الإرهاب ضدها، عبارة عن كابوس، ولذلك لم يكن ذلك مقبولاً بتاتاً.

فالحملة على الإرهاب جعلت إسرائيل أقل استعداداً للتسويات، وأقل ليونة؛ لأنه من شأن ذلك أن يطرح مجدداً مسألة الوجود ومسألة «لن يتكرر ذلك مطلقاً».

بذلك وصل الجانب الإسرائيلي إلى الحد الذي تقف عنده إمكانية قيام التسويات ومن ثم حدث الانهيار التام للثقة بالفلسطينيين. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة التفوق والقدرة على الاحتمال هي السائدة فقط. وهناك خطيئة أكثر فداحة لكنها وقعت بالفعل، وهي تجاهل أولويات سياسة الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). وكان من نتيجة ذلك زيادة عزلة الجانب الفلسطيني وضعفه.

وإسرائيل من جهتها وضعت نفسها بعد حرب حزيران (يونيو) 1967، باحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة في وضع إستراتيجي ـ ديموغرافي صعب. حيث ازداد النمو السكاني للمواطنين العرب تحت السيطرة الإسرائيلية زيادة ضخمة. فبسبب معدلات النمو المرتفعة جداً للسكان العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة. وكذلك بسب الإمكانات المحدودة لمزيد من الهجرة من الخارج يصعب التنبؤ متى ستصبح نسبة السكان العرب في المنطقة الواقعة بين وادي الأردن والبحر المتوسط هي التي تشكل الأكثرية.

فالاحتلال الدائم ـ وهذا رأي محسوس ليس فقط لدى الأحزاب اليسارية وفي معسكر «الحمائم» بل أيضاً، وبشكل متزايد، حتى ضمن حزب الليكود ـ سيجعل من إسرائيل، الدولة اليهودية، في نهاية المطاف، دولة ذات قوميتين، تقوم فيها أقلية باضطهاد الأكثرية. بذلك، وعلى المدى المتوسط سوف يشكل ذلك خطراً ليس على الطابع اليهودي لإسرائيل، بل أيضاً على الديموقراطية الإسرائيلية نفسها.

إذاً كيف ستحل إسرائيل هذا المأزق؟ البديل يمكن حسب المبدأ أن يكون فقط في وجود دولة فلسطينية. أي الحل القائم على وجود دولتين.

لكن قبل كل شيء يجب ألا تشكل هذه الدولة منطلقاً لأي تهديد لإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى يجب ألا تكون هذه الدولة مجزأة وضعيفة، أي كياناً غير قادر على الحياة، الأمر الذي لن يقبله الفلسطينيون أبداً ولا يمكن أن يقبلوه. وحتى الآن لم تجد هذه المسألة حلاً لها. لكن لا بد من الإجابة عنها من أجل إقامة سلام دائم.

بالأساس يتضمن قرار الأمم المتحدة الصادر في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 وبصيغة مجردة حل الصراع؛ لأنه فقط على أساس تقسيم الأرض، أي قيام دولتين، يمكن تسوية سلمية لمصالح الشرعية لكلا الشعبين. ومنذ ذلك الوقت وقعت أحداث كثيرة في هذه المنطقة، وحدثت تغيرات كبيرة. كما تغير إطار الأحداث إلى أبعد الحدود.

فترسيم الحدود حسب قرار التقسيم الأساسي الصادر عام 1947 أصبح في ذمة التاريخ منذ أمد بعيد. أما صيغة التقسيم المستقبلية فسوف يكون شكلها مختلفاً، ويجب على طرفي الصراع أن يتحاورا بشأنها.

ومع ذلك يبقى هذا المرتكز أساساً هو المرتكز الصحيح، أي: ضمان حق إسرائيل في الوجود وضمان طابعها اليهودي من جهة، ومن جهة أخرى حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة ديمقراطية قادرة على الحياة. وهذا لا يتحقق إلا بحل يقوم على وجود دولتين تعيشان معاً بسلام.

لقد سبق للمجتمع الدولي أن حاول عقب فشل عملية السلام في كامب ديفيد أن يعيد تحريك هذه العملية مجدداً، أو على الأقل أن يمد حبلاً يمكن بواسطته إلزام طرفي الصراع بالعودة إلى عملية السلام والتمسك بالحل القائم على أساس وجود دولتين. الشيء المهم في هذه المسألة

كان اتفاق اللاعبين الدوليين الأساسيين على تشكيل ما سمي «باللجنة الرباعية» الخاصة بالشرق الأوسط، والمؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا. ونتيجة لعلاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل وباعتبارها القوة الأعظم، فقد كانت اللاعب الأكبر ومن ثم التي تتولى دفة القيادة. ولكن في الوقت نفسه تحقق من خلال تأسيس اللجنة الرباعية التوصل إلى ضرورة توحيد موقف أهم اللاعبين الدوليين في صراع الشرق الأوسط. وبذلك أمكن الحد إلى حد كبير من لعب فرقاء النزاع بأوراق مختلفة. وبما يسمى بـ «خارطة الطريق» الذي وضعتها اللجنة الرباعية ـ وهي عبارة عن خطة سلام على مراحل تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قادرة على الحياة وإصلاح السلطة الفلسطينية ـ حققت هذه اللجنة مبادرتين استطاعتا ـ برغم الحرب الإرهابية المتزايدة ـ الحفاظ على الأمل في عملية سياسية جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ردت إسرائيل أخيراً على الحرب الإرهابية المستمرة، وعلى التحدي الديموغرافي وعلى الحصار المضروب على تنفيذ خارطة الطريق بمبادرة فصل وانسحاب من جانب واحد. وقد انطلق هذا الموقف من فرضية أن إسرائيل لم يبقَ لها شريك على الجانب الفلسطيني. وببناء جدار الفصل في الضفة الغربية سوف تتمكن إسرائيل من الحد من الإرهاب الفلسطيني ضدها بشكل فعال. والمعضلة هنا لا تتمثل بالجدار بحد ذاته، بل بالمسار الذي سيتخذه؛ لأن هذا المسار ليس فوق الأراضي الإسرائيلية، بل يتوغل في عمق الأرض الفلسطينية، ومن ثم يهدد بخلق حقائق جديدة على الأرض سوف تتعارض مع التسوية السلمية. وفي الوقت نفسه أرادت إسرائيل في

خطوة ثانية أن تنسحب كلياً مع التخلي عن كل المستوطنات، من كل قطاع غزة وبعض مناطق شمال الضفة الغربية، وذلك لكي توفي بالتزاماتها من جانب واحد تجاه خارطة الطريق، بقدر ما يبدو ذلك ممكناً، دون المفاوضات مع الفلسطينيين.

طبعاً لم يبدد ذلك من مخاوف أن هذه الخطة، وفي خطوة ثالثة سوف تتضمن أيضاً ومن جانب واحد ضم مناطق فيها مستوطنات كبيرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذا يكون عملياً تجاوزاً لمقولة «غزة أولاً وغزة فقط».

طبعاً كان لهذه الخطة أيضاً، من وجهة نظر المصالح الإسرائيلية، عيب واضح جداً. فبرغم أن التحدي الديموغرافي سوف يخف من خلال الانسحاب الشامل من غزة، إلا أنه ستقوم في الجانب الآخر من السور في الضفة الغربية وفي غزة حقيقة أخرى على الأرض تتجاوز في الواقع نوعاً من «دولة» فلسطينية يمكن أن يتوافر لها كل شيء إلا الطابع السلمي المنظم. ولن تكون هذه الأرض الفلسطينية قادرة على الحياة، بل سوف تكون على الأغلب محكومة بالعنف من الداخل والخارج ومن ثم لن تُحل القضية الوطنية الفلسطينية أبداً بوسائل السلام الدائم مع إسرائيل. إذاً سوف يستمر الصراع. أما الشيء الذي يمكن تحقيقه على المدى المتوسط بهذه الخطة المتخذة من جانب واحد، فيبقى مشكوكاً فيه بسبب الاعتراضات العديدة والقضايا المفتوحة؛ لأن نتيجة مثل هذا التطور هي أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية مسالمة وديموقراطية وقادرة على الحياة إلى جانب إسرائيل، بل في واقع الأمر دولة فلسطينية عاجزة. تشكل خطراً دائماً على أمن إسرائيل وعلى مجمل المنطقة.

بوفاة ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيساً لفلسطين في انتخابات حرة وسرية، تغير الوضع تغيراً جذرياً، حيث أصبح لدى إسرائيل الآن شريك من الجانب الفلسطيني ومن ثم أصبح هناك أمل بانتهاء الحرب وبدء عملية مفاوضات يمكنها أن تتضمن ـ كخطوة أولى- انسحاب إسرائيل الكامل من غزة باتفاق الطرفين، وبذلك يتم تطبيق خارطة الطريق.

بذلك يتراجع خطر الضم من جانب واحد واقتصار عملية الانسحاب على غزة فقط، وتصبح إمكانية الدخول في حل يقوم على المفاوضات، ليصل إلى مفاوضات الحل النهائي الصعبة، أمراً واقعاً.

وإذا ما التزمت الولايات المتحدة وأوروبا وبقية أطراف اللجنة الرباعية بالتعاون مع الدول العربية المجاورة المعتدلة بجدية بهذه العملية إلى جانب طرفي النزاع، وأوجدوا نهاية للإرهاب والعنف، ومن ثم إمكانية ضمان الأمن لكلا الطرفين، وإذا ما تم التوصل إلى تحسين ظروف حياة وحرية اختيار مكان إقامة للفلسطينيين، ودفع عملية بناء الدولة الفلسطينية دفعاً قوياً بالمساعدة الدولية، عندها يمكن أن يتحول الوضع في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ـ مقترناً بانسحاب إسرائيل من غزة وشمال الضفة الغربية، وتولي السلطة الفلسطينية الإدارة ـ نحو الأفضل ويجعل التوصل إلى تسوية تاريخية أمراً ممكن التحقيق.

عن الدعم غير المشروط لوجود دولة إسرائيل، الديموقراطية الحقيقية الوحيدة والحديثة في الشرق الأوسط والمجتمع المدني القائم على الحرية، تشكل بالنسبة لأوروبا ليس مجرد التزاماً أخلاقياً وتاريخاً، بل أيضاً مصلحة ذاتية بالغة الأهمية سياسياً وأمنياً.

وبالعكس فقد اتخذت إسرائيل بقرار الفصل وبناء السور ـ ولو أنه ربما غير مقصود ـ قراراً مبدئياً وهو التوجه نحو منطقة البحر المتوسط، وهذا يعني أن تنظر باتجاه أوروبا. وأهمية هذا القرار لن تتحقق إلا بعد مضي بعض الوقت؛ لأن الأمل المعقود على أوروبا ضعيف جداً الآن في إسرائيل الحالية.

لكن ما يربط بين كلا الطرفين، أوروبا وإسرائيل، من قيم مشتركة ومصالح، هو أكثر بكثير مما يسمح به مستوى العلاقات الحالي. وبناء عليه فسوف تكون لتطور هذه العلاقات في المستقبل أهمية أكبر بكثير عما هي عليه في الوقت الحاضر. وهذا المنظور سيكون إسهاماً مهماً في حل سلمي ودائم للصراع في الشرق الأوسط.

لا يقتصر الصراع في الشرق الأوسط أبداً على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يعد طبعاً جوهره. فبالإضافة إلى هذا الصراع هناك صراعات بين إسرائيل وكل من لبنان وسورية. يضاف إلى ذلك بالنسبة لإسرائيل ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة مع الدول العربية. لكن طبعاً حدث تطور كبير على مجال الصراع في الشرق الأوسط منذ كامب ديفيد، ومن ثم أيام أوسلو.

وبرغم أن المسألة الرئيسة المتعلقة بحدود إسرائيل، وكذلك بموضوع الدولة الفلسطينية المقبلة والقادرة على الحياة لم تجد حلولاً، إلا أن مزيداً من التحديات الإقليمية توضع شيئاً فشيئاً إلى جانب هاتين المسألتين من مسائل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني اللتين بقيتا دون حل، منها خطر سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط انطلاقاً من المساعي النووية الإيرانية.

إن إمكانية وجود سباق تسلح نووي قد يؤدي في واحدة من أخطر مناطق السياسة الدولية إلى حالة جديدة كلياً من التهديد الإستراتيجي، لن تبقى حتى أوروبا في منأى عنه.

ولن تكون إسرائيل هي التي ستجد نفسها مهددة بهذا السلاح النووي الإيراني فقط، بل أيضاً ستتغير موازين القوى الإستراتيجية خارج نطاق العتبة النووية لغير صالح إسرائيل في حال امتلاك إيران للسلاح النووي. لكن أيضاً هناك لاعبون إقليميون آخرون أو جيران مباشرون سوف يكون لهم رد فعل على مثل هذه التحديات، وسوف ينشأ في مجمل المنطقة عامل في منتهى الخطورة من عوامل عدم الاستقرار، ستكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

إن حرب الولايات المتحدة على عراق صدام حسين قد هزت الوضع الإستراتيجي في الشرقين الأدنى والأوسط هزاً عميق الأثر. وما تزال العواقب على المدى المتوسط والطويل حتى الآن غير واضحة المعالم. دون المساس بالخلافات السابقة حول أسباب الحرب والسؤال الأكثر أهمية فيما إذا كانت الحرب وسيلة لإعادة ترتيب منطقتي الشرق الأوسط والأدنى مسموح بها وتبقى محدودة ومسيطر عليها من حيث النتائج. فإن الأمر ـ نظراً للحقائق الجديدة التي برزت في العراق ـ يتعلق فقط بخيار النجاح، أي عدم السماح بفشل الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق. بل على العكس، يجب التوصل إلى استقرار ديموقراطي والحفاظ على وحدة أراضي العراق برغم الإرهاب المتواصل، لأن ثمن الفشل سوف يدفعه ـ بالإضافة إلى المنطقة ـ أيضاً كل الغرب، سواء المؤيد للحرب أم المعارض لها. وهذا ما ينطبق ثانية وبالدرجة الأولى على أوروبا بوصفها جارة إقليمية مباشرة لساحة الحرب.

لقد أصبحت الولايات المتحدة من خلال استيلائها على بغداد وإسقاط نظام صدام حسين قوة رئيسة في قلب الشرقين الأدنى والأوسط لن يكون بوسعها أن تخرج من هذا الدور دون إحداث انقلاب ناجح وطويل المدى في هذه المنطقة الكبيرة والخطرة إلا بثمن باهظ؛ لأن أي فراغ في العراق ـ وهذا ما يمكن قراءته بدقة من مثال أفغانستان عقب انسحاب الجيش الأحمر وما أعقبه من انسحاب الولايات المتحدة ـ سوف يؤدي إلى عدم استقرار دائم في هذا البلد ويشكل خطراً على وحدة أراضيها ويدعو القوى الإقليمية إلى بسط نفوذها، ومن ثم سد هذا الفراغ. وستكون النتائج في غاية السلبية على البلاد وعلى مجمل المنطقة، كما كان الأمر عليه في باكستان خلال التسعينيات.

إن إسقاط نظام صدام حسين من قبل الولايات المتحدة جعل في العراق من الأكراد والشيعة، وهما من ضحايا الدكتاتور، المستفيدين من قلب النظام الذي جاء عن طريق قوى خارجية. ومن الجيران الإقليميين الذين كسبوا الحرب على العراق نذكر بالدرجة الأولى إسرائيل وإيران.

بالنسبة لإسرائيل تم، من خلال إسقاط صدام حسين القضاء على التهديد القوي الذي يشكله الجيش العراقي، وفقدت «جبهة الرفض» العربية قاعدة أخرى من قواعدها. وضعف بذلك أيضاً الضغط العسكري المحتمل على حدود الأردن.

كسب أكبر، من جانب المستفيدين من هذا الحساب المصري في الإستراتيجي حصلت عليه إيران. ومن هذه الحقيقة بالضبط تكمن مخاطرة حساب خاطئ له عواقب وخيمة على السياسة الإيرانية المستقبلية. إذا ما أخطأت الحساب في مسألة توازن القوى الإقليمية.

فإيران، تخلصت ومن خلال الغزو العسكري الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق قد ارتاحت ـ دون أن تقوم بأي عمل ـ من نظامين يشكلان خطراً عليها في دولتين جارتين[209]. لقد سبق لصدام حسين أن ألحق بإيران خسائر باهظة في الأرواح والعتاد في حرب طويلة الأمد خلال الثمانينيات. لذلك كان العداء القوي لصدام والرغبة بإسقاط نظامه أكثر وضوحاً في طهران وأقوى في واشنطن.

بانتخابات حرة سوف تعمل أكثرية شيعية على تشكيل حكومة في العراق ذات توجهات صديقة لإيران، وكذلك يقيم الأكراد علاقات وثيقة مع طهران.

وعلى المدى الطويل تفكر إيران أن يقوم من خلال ذلك ـ سواء نحو الخليج وعن طريق سورية وصولاً إلى لبنان ـ هلال شيعي إستراتيجي تسيطر عليه إيران، يمكنها يوماً ما، بالتلازم مع حصولها على التقنيات النووية والأنظمة الحاملة التي تطمح للتزود بها، أن تحقق دوراً مسيطراً على مجمل المنطقة.

يضاف إلى ذلك أيضاً النفوذ الإيراني المتزايد على القوى الراديكالية الفلسطينية؛ لأن إيران يبدو أنها تأخذ بازدياد دور «جبهة الرفض» العربية الأقل من حيث العدد والأضعف من حيث القوة السياسية.

وإذا ما فكرنا بهذا الخيار حتى النهاية فإننا سنرى ملامح خطر صراع سينشأ في المستقبل القريب مع القوة الأساسية الجديدة في الشرق، أي الولايات المتحدة، على السيطرة الإقليمية. وهذا التطور إن لم يتم كبح جماحه أو تصحيح مساره بالاتجاه الإيجابي، فسينضوي على أخطار جسيمة.

وسيكون ذلك بالدرجة الأولى عندما تستسلم إيران للتقدير الخاطئ بأنه منذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 سوف توزع أوراق اللعب في المنطقة لصالحها. وبرغم أن إيران أصبحت الآن محاطة بالولايات المتحدة من كل جوانبها تقريباً: في الشمال أذربيجان وبقية جمهورية آسيا الوسطى، وفي الشرق أفغانستان وفي الغرب العراق، وفي منطقة الخليج يوجد الأسطول الأميركي الجاهز للتدخل. إلا أنه يمكن لطهران أن تستسلم لخطيئة الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستكون سواء في العراق أم في أفغانستان متعلقة بنوايا إيران الحسنة. وبالعكس، وإنه في حالة الضرورة يمكن الوقوف في وجه القوة العظمى العسكرية الأمريكية المتناسقة بواسطة قوة غير منتظمة.

في مثل هذه الحسابات الإستراتيجية الخاطئة الممكنة تكمن قوة امتداد هائلة؛ لأنه عندما سيسير التطور ليتجاوز مسألة الهيمنة، أي من ستكون له الكلمة الأخيرة في المستقبل في الشرق الأوسط إيران أم الولايات المتحدة، فإن المخرج سيكون أكيداً. إن الانسحاب من الشرقين الأدنى والأوسط لن يكون بالنسبة للولايات المتحدة وارداً على الإطلاق.

إن الولايات المتحدة مرتبطة أيضاً بعد انتهاء الحرب الباردة في المنطقة من خلال مصالحها الإستراتيجية على الخليج وفي شبه الجزيرة العربية، وكذلك من خلال تحالفها مع إسرائيل بشكل دائم.

فمنذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 واحتلال العراق أضيفت إلى ذلك مصلحة إستراتيجية ثالثة. ألا وهي الحرب ضد إرهاب الجهاد، ومن ثم المصلحة طويلة المدى في تحول ديموقراطي يشمل كافة المنطقة،

ومن خلال ذلك الحيلولة دون أي تهديد إرهابي شديد في المستقبل للولايات المتحدة[210].

لهذا السبب تؤيد أوروبا هذه المصلحة الإستراتيجية، ولو أنها تفضل وسائل وطرق أخرى. مع ذلك هناك غلبة لنقاط الاتفاق الغربية في التحليل الإستراتيجي على المدى الطويل حول هذه المسألة.

وخارج نطاق المصالح الإستراتيجية المشتركة للغرب، يبقى هناك اختلاف جغرافي من وجهة النظر الأوروبية يقوي المصلحة الأوروبية حيال التطورات في هذه المنطقة.

فالاتحاد الأوروبي والشرقان الأدنى والأوسط هما جاران مباشران. ولذلك فإن لأوروبا، بخلاف الولايات المتحدة، مصلحة خاصة بالتطورات هناك تكاد تكون حيوية.

إن إمكانية دخول السلاح النووي إلى المنطقة مقترناً مع أنظمة حمل بعيدة المدى ومع الإرهاب المتزايد والتهديدات التي سوف تشكل تهديداً لأوروبا بالدرجة الأولى بوصفها جارة مباشرة للقوى المعنية بشكل مباشر، والتي تأتي إسرائيل في مقدمتها.

يمكن لإيران أن تكون في عداد الرابحين من قيام شرق أوسط جديد، عندما لا تبحث عن مصالحها المشروعة بالأمن والتطور في المواجهة مع القوة الأمريكية الجديدة والمتقدمة، بل في توسيع تعاونها وانفتاحها على الغرب على غرار أفغانستان والعراق.

سياسة إيران في صراع الشرق الأوسط، وعدائها لإسرائيل، مدفوعة بدوافع أيديولوجية قوية، الأمر الذي لا يقلل من خطورة ذلك، لكنها غير

مبنية، خارج الخيار النووي، والسيطرة الإقليمية الإيرانية المهددة، على تناقض مباشر في المصالح.

فإيران طورت مجتمعاً مدنياً قوياً. ولديها قدرات ديموقراطية هائلة بين دول المنطقة الكبرى في المساحة وعدد السكان.

وإيران بلد مصدر مهم للنفط والغاز، لكنها لا تستطيع استغلال إمكاناتها الاقتصادية إلا بشكل محدود؛ نتيجة عزلتها السياسية وسياسة الاكتفاء الذاتي المترافقة مع ذلك.

يضاف إلى ذلك أن إيران واقعة تحت الضغط الديموغرافي المتزايد لشعبها الغني الذي يتطلب عاماً بعد عام خلق أمكنة عمل جديدة إذا ما أرادت، وعلى المدى المتوسط، الحيلولة دون قيام أزمة اجتماعية وسياسية خانقة.

إذاً يحتاج هذا البلد إلى انفتاح سياسي واندماج اقتصادي في الاقتصاد العالمي. لكن ذلك يتطلب على مستوى الداخل الشفافية والإصلاحات واحترام حقوق الإنسان، وعلى مستوى الخارج يتطلب ذلك سياسة تخلق الثقة يرى فيها الشركاء الإقليميون، وعلى المستوى العالمي أيضاً، إسهاماً في استقرار الشرقين الأدنى والأوسط.

إن مثل هذا التطور الإيجابي لا يصب في مصلحة إيران فقط، بل أيضاً في مصلحة مجمل المنطقة، وبالتأكيد في مصلحة الغرب أيضاً. كما يجب الأخذ في الحسبان أن كل خيارات التصعيد العسكري في التعامل مع إيران سوف تتضمن بالنتيجة مخاطر جسيمة قلما يمكن الحد منها.

ولذلك سوف تكون سياسة الغرب حكيمة إذا ما انطلقت دائماً من تحليل واقعي لإيران، وليس من الأحلام والتمني، لا في هذا الاتجاه ولا في ذاك. وإذا ما تمكنت سياسة الغرب من توحيد إمكاناتها الدبلوماسية تجاه إيران، فإن هذه الإمكانات ستصبح من خلال ذلك للاستغلال بشكل كامل.

ويجب أن تهدف السياسة الإستراتيجية الغربية إلى تمكين إيران من الانفتاح للاندماج شيئاً فشيئاً بالاقتصاد العالمي ووضع أسس عملية تحول ديموقراطية مصدرها الداخل.

والخيار لسياسة الانفتاح هذه ستكون عملية مستمرة للانعزال الذاتي لإيران تؤدي إلى فشل مبدأ الانفتاح والاندماج. وهذا الخيار سوف يتحدد بالدرجة الأولى في المسألة النووية، وكذلك أيضاً بسياسة إيران تجاه الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، وفي التطور الديموقراطي لقضية حقوق الإنسان في الداخل.

وبرغم الصراعات الإقليمية المتفجرة وخطر انتشار السلاح النووي والتهديد الذي يشكله الإرهاب يتمثل التحدي الحقيقي لمعظم الدول، ومن ثم لأمن الشرقين الأدنى والأوسط في الحصار المستمر المفروض على التحديث في مجال السياسة والاقتصاد والمجتمع. بعبارة أخرى فإن الاقتصاديات في العالم العربي تفتقر إلى إمكانية المنافسة العالمية. وإيرادات مبيع النفط والغاز يتم استخدامها بشكل لا يدعو للتفاؤل. فالعلم والتقانة لم يدخلا بشكل كافٍ إلى الاقتصاديات العربية. ولا يوجد سوى القليل جداً من التواصل الاقتصادي، ناهيك عن التكامل في المنطقة[211]. وإذا ما نظرنا إلى النظام الإقليمي للدول، فلن نجد النتيجة أكثر إيجابية أبداً.

تُحكم المجتمعات غالباً بشكل تسلطي أو حتى استبدادي. وتفتقر الكثير من الدول إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان والقضاء المستقل والمساواة بين الجنسين ونظام تعليم حديث. وإذا ما تحدثنا الآن عن الأمن الإقليمي في الشرقين الأدنى والأوسط لبدا لنا فقدان أي مرتكز لنظام أمني جماعي في هذه المنطقة المليئة بالأخطار. بالتأكيد كان ـ بل ما زال ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي يشكل هنا سبباً لا يمكن تجاهله يمنع ذلك. لكن في هذه المسألة أيضاً يخدم هذا الصراع، مثله مثل عوامل خارجية أخرى، وبقوة، من أجل صرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية لعدم إدخال التحديث إلى المنطقة[212].

إن المشكلة الحقيقية لمجمل المنطقة تكمن في فرض الحصار على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يجعل الشرقين الأدنى والأوسط ـ برغم وجود احتياطي هائل من النفط والغاز وبرغم وجود شعوب فتية يزداد عدد سكانها ازدياداً كبيراً ـ بؤرة أزمات في السياسة العالمية ومنطقة تطور ضعيف في الاقتصاد العالمي. «إن ممانعة الاقتصاد العربي في الانفتاح على العالم الخارجي والدخول في المنافسة الدولية المقرون مع حماية مفرطة للمنتجات المحلية من خلال سياسة الاستعاضة عن الاستيراد، قد أبطأت من تطور الإنتاجية واستخدام العلم. إن الحاجة إلى العلم لم تقل فقط لأن النمو الاقتصادي والإنتاجية في الدول العربية خلال الربع قرن الأخير قد أصيبا بالشلل، بل أيضاً لأن الثروة فيها تركزت في أيدي قلة [....] وقد قلل الانفتاح المطلوب لأسواق رأس المال من خلال العولمة من إمكانات نمو اقتصادي محلي من خلال التركيز. إن الكتلة النقدية الهائلة للدول العربية المستثمرة في الدول الصناعية، وغير

موضوعة تحت تصرف الشعوب العربية، توضح أن تملك المال والثروة ليس هو الأمر الحاسم، بل التوظيف المنتج لهذا المال» كما ورد في عوائق التطور في العالم العربي بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة للتنمية[213].

أيضاً قام المؤلفون بصياغة جواب عن مسألة إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستوطنة في المجتمعات العربية في هذا التقرير، وقالوا بوضوح: «ومن وجهة نظر إيجابية يتطلب تحقيق تطور سكاني في العالم العربي التغلب على هذه المعوقات وتحويلها إلى عكسها. أي إلى مزايا سوف تسعد كل العرب وإلى مراكز فاعلة يمكن أن يفاخروا بها أمام الغرب. ولكي يتم تفعيل التطور السكاني يجب على الدول العربية أن تركز على إعادة بناء مجتمعاتها وفق ثلاثة مبادئ واضحة: الاحترام التام لحقوق الإنسان والحرية بوصفها حجر أساس لنظام حكم جيد يؤدي إلى التطور البشري، والمساواة التامة للنساء العربيات في الاعتراف بحقوقهن في مشاركتهن على قدم المساواة في السياسة والمجتمع والاقتصاد كما في التعليم وبقية المجالات وتطوير إمكاناتهن. والتحصيل العلمي النشيط واستخدامه بفاعلية في بناء الطاقات البشرية.

وكعامل أساسي في التطور الاقتصادي يجب وضع العلم في جميع مجالات المجتمع بشكل فاعل بهدف زيادة الرفاهية في مجمل المنطقة وهذا هو جوهر المطلوب لتجاوز أزمة التطور السكاني في المنطقة العربية»[214].

إن تحديث العالم العربي بعد مرحلة الاستعمار قد حدث بالدرجة الأولى على نمطين: نمط قومي ـ عسكري وآخر ثيوقراطي ـ استبدادي.

قادت النمط الأول قوى علمانية وطنية في المجتمعات العربية مؤلفة غالباً من ترابط بين أحزاب علمانية وطنية وقوى عسكرية قومية، وهذا

النموذج من التحديث كانت له توجهات قومية عربية إلى حد كبير على قاعدة المناهض للاستعمار منذ خمسينيات القرن العشرين وغالباً مناهضاً للغرب، ومن ثم متحالفاً مع الاتحاد السوفييتي، ومرتبطاً بمساعدته المادية والتقنية وبتوريد السلاح. وقد أراد هذا النموذج من التحديث من خلال تصنيع الاقتصاد الوطني بواسطة التحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى القطيعة مع التقاليد الإسلامية ومن ثم الوصول إلى الاستقلال حسب ظروف القرن العشرين وعودة صعود الأمة العربية إلى قوتها السابقة. وقد أدت في معظم الأحوال إلى سيطرة الحزب الواحد الذي يشكل بالفعل الغطاء السياسي للدكتاتوريات العسكرية التي تأسست على أنظمة اقتصاد وطني في منتهى العزلة تتحكم فيه سيطرة احتكار الدولة (الاشتراكية العربية).

أما النمط الثاني من التحديث، فيمكن وصفه بالثيوقراطي الاستبدادي، حاول على أساس السيطرة الاستبدادية الملكية أن يقرن بين شكل حكم الملكية الاستبدادية مع الانفتاح السياسي والاقتصادي على الغرب. كان الهدف من ذلك هو خلق توازن سياسي وثقافي بين التقاليد الإسلامية والتوجه التكنولوجي الاستهلاكي نحو الغرب. وكان هذا النمط من التحديث ـ وما يزال ـ مرتبطاً إلى أبعد الحدود بعامل النفط؛ لأنه يقوم على الاستيراد الشامل للتحديث من الخارج على شكل خبراء أجانب وتقنيات ومواد استهلاكية[215].

وهذا ينطبق بالدرجة الأولى منذ أزمة أسعار النفط الكبرى عام 1973 التي جعلت مبالغ هائلة تصب في خزائن الدول العربية المنتجة للنفط وأرصدة الأسر الحاكمة في هذه البلدان.

طبعاً كان ـ وما يزال ـ التناقض المعياري بين التقنية الغربية والشيوعية من جهة، والقيم الإسلامية التي تعاش بشكل متوارث متشدد من جهة أخرى، من الصعب تجاوزه، خاصة إذا ما كان نظام التعليم يلقي بظلاله بوضوح على تعليم القيم التقليدية. وهنا كان لا بد آجلاً أو عاجلاً من الحديث عن التحديث الذي وصفه أنطوني باربر بدقة في كتابه «الجهاد ضد ماك وورلد»[216] الذي أسفر عن الإرهاب الجهادي؛ لأن التحديث بدا وكأنه ظاهرة مفروضة من خارج المجتمع الإسلامي، كقرار من الخارج وكانحطاط للمجتمع المتوارث وقيمه الإسلامية الخالدة.

لكن كلا النمطين من التحديث في العالم العربي قد استُنفد ولم يستطع أي منهما أن يحقق طريقاً عربياً يؤدي إلى الحداثة، بل أديا إلى الركود والفشل. وقد أدى هذا التطور السلبي مع نهاية الصراع بين الشرق والغرب وبسبب الديناميكية الاقتصادية الهائلة من خلال العولمة إلى زيادة كبيرة في حدة عائق التحديث. وهكذا نشأ تطور عقب انتهاء الحرب الباردة وهو خيار آخر جديد ثوري ـ شمولي، نتيجة النجاح العسكري الذي حققته العصابات الإسلامية المحاربة في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي، وذلك بدأ يسد الفراغ الناشئ الذي أتت به أنماط التحديث القديمة.

من هذا الخليط الذي نتج عن فشل كلا النمطين التقليديين للتحديث ومن خبرات الضعف النسبي المتنامي للعالم العربي، والشعور الناتج عن ذلك بفرض ثقافة أجنبية، أي التوجه الخاطئ والعودة بالتوجه الفكري إلى الماضي المجيد للإسلام والعالم العربي، تطورت الحركة الشمولية ـ الثورية للإرهاب الجهادي التي لا يمكن اعتبارها حركة تحديث نتيجة منهجها الذي يقتصر على التدمير فقط. والأمر هنا يتعلق بالدرجة الأولى بخطر

شمولي يتجاوز بالنتيجة مسألة التدمير الذاتي. لكن هذه التجربة ليست غريبة على أوروبا التي مرت بنظامين شموليين خلال القرن العشرين.

ولا يمكن الرد على هذا الخطر الشمولي ـ الثوري في العالم العربي إلا من خلال نموذج ثالث للتحديث، أي التحول الليبرالي كما اقترح الذين كتبوا تقرير الأمم المتحدة لبرنامج التنمية الذي يعتمد على حوار الاتحاد الأوروبي ـ البحر المتوسط وعلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير ـ للدول الكبرى الثمانية ودول عديدة في الشرقين الأدنى والأوسط. وطبعاً يقدم مثل هذا التحديث الليبرالي والديموقراطية للعالم العربي منظوراً طويل المدى لن يكون أبداً من السهل التوصل إلى ذلك. فالحرية والديموقراطية ودولة القانون والمساواة بين الجنسين والتعليم والعدالة الاجتماعية والانفتاح على العولمة، وهذا المرتكز الليبرالي والعالمي بأن واحداً لن يصطدم فقط بالمقاومة العنيدة والشرسة للإرهاب الجهادي، بل أيضاً لن يجد صدى لدى مختلف النخب المحافظة الحاكمة في دول المنطقة، لأن مثل هذا التحديث الشامل في دول الشرقين الأدنى والأوسط سوف يهز بطبيعة الحال أيضاً بنى السلطة التقليدية ويشكل خطراً عليها من خلال الإصلاحات. علاوة على ذلك يجب أن يكون دور الغرب في هذا «التحول الكبير» في الشرقين الأدنى والأوسط تشاركياً من جهة وليس إمبريالياً جديداً. وإلا فإن القوى الثورية الوطنية العربية سوف تعيق عملية التحول الليبرالي هذه أو حتى تحاربه.

وبالدرجة الأولى، فإن تحالفاً دائماً أو حتى انصهار الشعور القومي العربي والإرهاب الجهادي سوف يعني خطراً كبيراً في مجمل المنطقة وخارجها. ومن جهة أخرى يجب أن يكون للغرب وجود شامل للحيلولة

دون حدوث ركود من جديد في دول المنطقة ومن أجل إمكانية مواجهة الخطوات التراجعية. وهذا يتطلب ذكاءً إستراتيجياً يعتمد على الحزم والحساسية والربط بين هاتين الصفتين بالقدرة طويلة المدى على الصبر، والكثير من الحكمة.

إن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على مبدأ التسوية التاريخية القائمة على قيام دولتين، وتهدئة الوضع ديموقراطياً في العراق وأفغانستان، واستمرار محاربة الإرهاب الجهادي، ومنع إيران من التسلح النووي، ومن ثم عدم التسلح النووي في الشرقين الأدنى والأوسط، وإلحاق تركيا بأوروبا يضاف إلى ذلك منع المحاولات الخفية لخلخلة الوضع أو انفجاره في شبه الجزيرة من خلال تحول في الوقت المناسب، وتقوية ودعم القوى الديموقراطية الليبرالية في مجمل المنطقة والتحديث على المدى الطويل من خلال التحول الديموقراطي والانفتاح الاقتصادي والاندماج والتجديد الاجتماعي الشامل ونظام أمني إقليمي تراعى فيه المصالح الأمنية المشروعة لكل اللاعبين الإقليميين المشاركين (بما فيه إسرائيل والفلسطينيون). هذه هي العناصر الأساسية للأجندة السياسية للغرب بالنسبة للشرقين الأدنى والأوسط في بداية القرن الحادي والعشرين.

ليس هناك لدى الغرب بديل جدي لهذه الأجندة ولمثل هذه السياسة القائمة على التعاون مع دول الشرقين الأدنى والأوسط على المدى الطويل من أجل التحديث، إذا ما أخذ مصالحه الأمنية في القرن الحادي والعشرين مأخذ الجد.

فمنطلقات التحديث التقليدية في العالم العربي قد استُهلكت ولم تعد مجدية. والشيء نفسه ينطبق على سياسة الحفاظ على الوضع الراهن في

هذه المنطقة. وغير وارد على الإطلاق التخلي عن منطقة الشرقين الأدنى والأوسط أو نسيانها بسبب أهميتها الإستراتيجية، وكذلك أيضاً بوصفها منطقة مجاورة بشكل مباشر لأوروبا.

إن أي انتصار، حتى ولو كان مجرد تقدم مؤقت للفكر الجهادي الإرهابي الشمولي، لن يكون أقل من حرب قد تدوم سنوات أو عشرات السنين ضد الإرهاب. ولذلك لا يبقى أي خيار آخر جدي لسياسة التحديث القائمة على الشراكة، برغم كل العوائق الضخمة والصعوبات وطول مدى التحديات. هل كان الأمر في بداية الحرب الباردة في أوروبا مختلفاً؟ وهل كان التحدي آنذاك أقل بالنسبة للغرب؟

إنه التحدي الإستراتيجي نفسه من حيث نوعيته، كما كان في بداية الحرب الباردة في نهاية الأربعينيات برغم وجود الاختلافات الكثيرة. ولذلك يتطلب الأمر جواباً معقداً وطويل المدى على الشاكلة نفسها.

ولذلك يجب على تحالف عبر الأطلسي، سياسياً أولاً وبالدرجة الأولى ما يتعلق بالتحدي الإستراتيجي المشترك للتحول الديموقراطي ـ الليبرالي التشاركي في الشرقين الأدنى والأوسط أن يثبت جدارته، وهذا ما سوف يجعل للالتزام الشامل وطويل المدى شأناً لا غنى عنه.